"سيدر واتش" رداً على عضوم:

تبرير الاعتقالات تناقضه الشهادات

لندن – "النهار":

ردت منظمة "سيدر واتش" على تصريحات النائب العام التمييزي عدنان عضوم امس عن الاعتقالات الاخيرة في بيروت. واعتبرت "ان تبرير عمليات الاعتقال بأنها مجرد استدعاءات امر تناقضه الشهادات المتوافرة من ضحايا التعذيب والضرب وانتهاك الكرامات والحرمات والتطاول على المقامات والرموز". ودعت المنظمة رئيس الحكومة رفيق الحريري الى "تحمل مسؤولياته فورا والتدخل في صورة عاجلة، فهو يعي جيدا ان المسألة خطيرة جدا، وتحمل اكثر من مؤشر الى وجود ازدواجية في السلطة وعدم مساواة بين اللبنانيين وانتهاك للدستور".

وقالت المنظمة في بيان وزعته: "ارسلت منظمتنا خلال الايام الفائتة تقارير موثقة الى الهيئات الدولية والديبلوماسية المعنية بأوضاع حقوق الانسان والديموقراطية في لبنان، تضمنت عشرات الشهادات المفجعة عن عمليات الاعتقال الاعتباطي والتعذيب التي تجري بحق ناشطي الاحزاب المسيحية، ووجهنا اول من امس رسالة مفتوحة الى الوزراء المثقفين والقانونيين في الحكومة اللبنانية طالبين منهم التدخل لمعالجة هذا الوضع ووضع حد نهائي لانتهاك حق اللبنانيين في التعبير عن الرأي وحرية اعتناق المبدأ السياسي والفكري الذي يريدون، واذ بنا نفاجأ بمدعي عام الحكومة اللبنانية عدنان عضوم، يرد ان هذه الاعتقالات ليست الا استدعاءات لبعض المخلين بالامن، واننا اذ نسجل استهجاننا هذا التبرير نورد النقاط الآتية:

-ان الاستدعاءات التي تحدث عنها عضوم تجري في صورة مخالفة للدستور اللبناني وشرعة حقوق الانسان والاصول القانونية المتعارف عليها في احكام القضاء اللبناني:

-ان الاعتقالات تجري في منتصف الليل اذ تقتحم الاجهزة حرمة المنازل في البلدات والقرى والمدن بطريقة لا تدل ابدا على ان الامر مجرد استدعاءات فقط.

-ان طبيعة التحقيقات القاسية التي يتعرض لها المعتقلون لجهة وضع الاكياس على الرؤوس، والاصفاد والاغلال حول الايدي والضرب بالكرابيج وبالهراوات والتعليق على "البلانكوه" والوقوف ساعات طويلة الى الحائط، والتهديد بالمس بالاعراض والكرامات لا تدل على ما يتصل بالقوانين والشرائع اللبنانية.

-نستهجن عدم مبادرة المدعي العام الى الاجابة عن التحقيقات التي تتعرض لدور الكنيسة والكهنة، وخصوصا لدى فروع التحقيق في طرابلس وزحلة وصربا والاشرفية. ان هذا المساس يذكر بتعرض الشيوعيين للكنيسة البولونية زمن الاضطهاد.

يهم "سيدر واتش" ان تعلن للرأي العام انها تحتفظ بحق اعلان كل تفاصيل الممارسات الارهابية التي تجري داخل فروع الاجهزة واصولها، اضافة الى كل اسماء المسؤولين عن عمليات القمع والتعذيب، واننا ندعو الرئيس رفيق الحريري الى تحمل مسؤولياته فورا واستنادا الى السلطات الممنوحة له، والتدخل في صورة عاجلة لوضع حد لهذه الممارسات، فهو يعي جيدا ان المسألة خطيرة جدا وتتجاوز ادعاءات المدعي العام الذي يريد طمس الممارسات الارهابية التي تطاول المعارضين المسيحيين، وتحمل اكثر من مؤشر الى وجود ازدواجية في السلطة، وعدم مساواة بين اللبنانيين".